النصوص والموارد الدينية
مقاربة في الانثروبولوجيا السياسية بين المال والسيادة
لدى الجماعات السياسية العراقية

المدرس الدكتور
مرتضى محمد رسول علي
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ـ دائرة التعليم الجامعي الأهلي
Murtadha.muhammed90@gmail.com

Religious Texts and Resources:
A Political Anthropological Approach to Money and Sovereignty among Iraqi Political Groups

Lecturer Dr.
Murtaza Muhammad Rasool Ali
Ministry of Higher Education and Scientific Research - Department of Private University Education

الملخص:-

يتناول هذا البحث بالدراسة والتحليل الدور المتعدد الأبعاد الذي يؤديه المال المقدّس - متمثلاً بالخُمس، والزكاة، والتبرعات الدينية - في بناء السلطة السياسية للجماعات الدينية في العراق، على اختلاف طوائفها وانتماءاتها العقدية، الشيعية والسنية على حد سواء. وقد تم التركيز على فهم هذه الموارد المالية لا بوصفها مجرد أدوات دعم مالي، بل باعتبارها آليات رمزية تُنتج عبرها الجماعات الدينية شرعيتها الاجتماعية والسياسية، وتُفعّل سلطتها في المجال العام.

ينطلق البحث من فرضية أساسية مؤداها أن المال المقدّس لا يُستعمل فقط في تلبية حاجات الأفراد والجماعات الفقيرة، بل يُعاد توظيفه في سياق أوسع لصياغة منظومات الولاء، وبناء شبكات النفوذ، وترسيخ مشروعية الجماعات في منافسة الدولة أو موازاتها. ومن هنا، فإن تحليل آليات الجباية والتوزيع لا يمكن فصله عن البنية العقائدية لهذه الجماعات، ولا عن السياقات الطقوسية التي تمنح المال قداسة فوق اقتصاده، وتحوله من "مورد" إلى "وسيط رمزي للسلطة."

وقد اعتمدت الدراسة على منهج أنثروبولوجي- سياسي يربط بين الرأسمال الرمزي والرأسمال الديني، ويتتبع كيف يتم توظيف هذه الموارد في إنتاج خطاب الشرعية، وفي هندسة الفضاء الاجتماعي ضمن الأحياء والمجتمعات المحلية، بما يعزز من مكانة الجماعة الدينية كفاعل سياسي مهيمن. كما تم تحليل نماذج متعددة لخطط التوزيع، ومدى شفافيتها، وآليات مراقبتها، وارتباطها بهياكل القيادة الدينية أو السياسية للجماعة.

الكلمات المفتاحية: المال المقدّس، الخُمس، الجماعات الدينية، الشرعية السياسية، الأنثروبولوجيا السياسية، السيادة الموازية، الرأسمال الرمزي.

Abstract:-

This study examines the multidimensional role of *sacred money*—represented by khums, zakat, and religious donations—in shaping the political authority of religious groups in Iraq, across both Sunni and Shi'i communities. The focus is not on these financial resources as mere instruments of economic support, but rather as symbolic mechanisms through which religious groups generate social and political legitimacy and activate their authority in the public sphere.

The research is grounded in the assumption that sacred money is not only used to address the needs of individuals and impoverished communities, but is also strategically deployed to construct networks of loyalty, consolidate influence, and reinforce the legitimacy of religious groups in competition with, or parallel to, the state. Thus, the analysis of collection and distribution mechanisms cannot be separated from the doctrinal structures of these groups, nor from the ritual contexts that bestow sanctity upon these resources and transform them from "funds" into a "symbolic medium of power."

Methodologically, the study adopts a political-anthropological approach that links symbolic capital with religious capital, tracing how these resources are mobilized to produce legitimizing discourse and to engineer social spaces within neighborhoods and local communities—thereby strengthening the position of the religious group as a dominant political actor. The study further analyzes several distribution models, their transparency, monitoring mechanisms, and their connection to the religious or political leadership structures of the group.

Keywords: Sacred Money, Khums, Religious Groups, Political Legitimacy, Political Anthropology, Parallel Sovereignty, Symbolic Capital.

المقدّمة:

في المجتمعات الدينية، لا يكون المال مجرد وسيلة تبادل أو وسيلة اقتصادية خالصة، بل يتداخل المال مع مفاهيم البركة، الطهارة، النية، والشرعية. وعندما تتحول المجتمعات إلى ساحات صراع سياسي، ويتغلغل الدين في بنية السلطة، يتحوّل المال المقدّس إلى أداة للهيمنة، والسيطرة، وإنتاج الولاء، لا بوصفه مجرد مورداً مالياً، بل كبنية رمزية وسلطة موازية.

لقد شهد العراق بعد عام ٢٠٠٣ تزايداً غير مسبوق في حضور الجماعات الدينية في المشهد السياسي، وترافق هذا الحضور مع توسّع كبير في شبكات التمويل الديني المعتمدة على الخُمس، الزكاة، التبرعات، الأوقاف، النذور. لم تكتف هذه الجماعات بجمع المال، بل أعادت توظيفه لتكريس شرعيتها، تأسيس قواعدها الشعبية، بسط نفوذها في المجال العام، واختراق الدولة من خلال مشاريع ظاهرها خدمي وباطنها سلطوي.

هذه الدراسة لا تنظر إلى المال المقدّس من منظور اقتصادي أو ديني تقليدي، بل من منظور أنثروبولوجي سياسي، يُحلل الطقس، الخطاب، التوزيع، الهيمنة، والرمز. فالمال يُجبى في إطار طقسي ديني، ويُوزّع ضمن أنساق ولائية تكرّس التراتب والسلطة، وتُنتج خريطة جديدة للنفوذ لا تمر عبر الدولة بالضرورة، وتوزعت الدراسة على خمسة مباحث:

١. البنية الأنثروبولوجية للمال المقدّس، حيث تمّ تحليل مفاهيم البركة، الطهارة، والعطاء الديني كمدخل رمزي للسيطرة.
٢. طقوس الجباية من النص إلى الواقع، وتفكيك العلاقة بين الجباية والطقوس الجماهيرية.
٣. آليات توزيع المال المقدّس، من البركة إلى النفوذ، وكيف يُعيد المال إنتاج السلطة المحلية.
٤. المال وصناعة الشرعية، حيث يُصبح التوزيع أداة للسيطرة الرمزية وخلق القاعدة الانتخابية.

٥. المال والدولة، وكيف تتكوّن سيادة موازية تقضم أدوار الدولة وتُعيد تعريفها.

خلص البحث إلى أن المال المقدّس هو أحد أكثر الأدوات فاعلية في إنتاج السياسة من داخل الدين، وأن الجماعات التي تُتقن السيطرة على المال الديني تستطيع فرض سرديتها، إنتاج نخبتها، وتأطير جمهورها ضمن نظام شبه دولتي.

المبحث الأول

الهيكل العام

أولاً: مشكلة البحث:

يسعى هذا البحث للكشف عن الكيفية التي يتحول من خلالها المال الديني المقدّس في الجماعات الدينية العراقية إلى أداة لإنتاج السلطة السياسية، وما مدى تأثيره في صناعة الشرعية، اختراق المجال العام، ومزاحمة الدولة على وظائفها السيادية؟

ثانياً: أهمية البحث:

يمكن تلخيص الأهمية العلمية والعملية للبحث في النقاط التالية:

١. يُسلّط الضوء على زاوية غير مطروقة في تحليل الجماعات الدينية، وهي البُعد المالي الطقسي.
٢. يُقدّم إطارًا نظريًا جديدًا لفهم العلاقة بين المال والسيادة في السياقات الدينية-السياسية.
٣. يُفيد المؤسسات السياسية والأكاديمية في فهم آليات السيطرة الجماعاتية غير العنيفة.

ثالثاً: أهداف البحث:

تهدف الدراسة إلى تحليل البنية العملية والرمزية للمال المقدس عبر رصد النقاط التالية:

- تحليل المال المقدّس كآلية لخلق السلطة الرمزية والسياسية.
- فهم الطقس الجبائي بوصفه فعلًا سياسيًا لا دينيًا فقط.
- الكشف عن أشكال الشرعية الجديدة التي تُبنى بالمال لا بالعقد الاجتماعي.

- تفسير كيفية صناعة السيادة الرمزية الموازية للدولة.

رابعاً: فرضيات البحث:

استنادا لما ورد عرضناه في مشكلة البحث واهميته وأهدافه فإننا نفترض الاتي :

١. المال المقدّس يُنتج شرعية سياسية للجماعة بديلاً عن الشرعية الدستورية.

٢. تتّبع الجباية والتوزيع أنساقًا طقسية تُعيد إنتاج الولاء للجماعة.

٣. الجماعات التي تُسيطر على المال تستطيع فرض حضورها الرمزي والفعلي داخل مؤسسات الدولة.

٤. المال الديني يؤدي إلى تشكّل سيادة رمزية موازية تُضعف من وظائف الدولة الحديثة.

خامساً: منهجية البحث:

أ: المنهج الميداني:

- منهج التحليل الرمزي في الانثروبولوجيا: من خلال تحليل الطقوس، الرموز، والممارسات الجبائية.
- المنهج الميداني الاثنوغرافي : اعتماداً على مشاهدات ومقابلات جرت في بغداد، النجف، الأنبار.
- تحليل المضمون: دراسة خطب الجمعة، بيانات الجماعات، المنشورات الإعلامية.
- المنهج الاثنولوجي المقارن: في تتبع تطور المال المقدّس في الجماعات الشيعية والسنية.

ب: الأدبيات النظرية - المفكرون المؤسّسون:

يعتمد البحث على مدخل أنثروبولوجي-سياسي يُقارب المال بوصفه أداة رمزية. ومن أبرز المفكرين الذين أسّسوا لهذا المسار النظري:

- ماكس فيبر (Weber): في نظرية الشرعية التقليدية والكاريزما.

- بيير بورديو (Bourdieu): في رأس المال الرمزي وهيمنة السلطة الثقافية.
- كليفورد غيرتز (Geertz): في قراءة الطقس كإنتاج للمعنى الجماعي.
- فرانسيس فوكوياما (Fukuyama): في ضعف الدولة ومزاحمة الجماعات لوظائف السيادة.
- جعفر نجم نصر : في تفسير الاقتصاد الطقسي وارتباط المال بالسلطة الرمزية في التشيّع.

المبحث الثاني

المال المقدّس ـ المفاهيم التأسيسية والوظائف الرمزية

تمهيد نظري:

في المجتمعات الإسلامية، يتجاوز المال دلالته الاقتصادية البحتة ليُصبح تجليًا من تجليات الانتماء الطقسي والسياسي على السواء. فهو لا يُعطى فقط من أجل الامتثال لأمر شرعي، بل يُقدَّم ضمن طقس تعبّدي يُعيد تشكيل العلاقة بين الفرد والمؤسسة الدينية، وبين الجماعة والدولة، وبين المقدّس والقرار السياسي.

في العراق، حيث تُمثّل الجماعات الدينية الشيعية والسنية فاعلين رئيسيين في المجالين الاجتماعي والسياسي، تتحوّل الموارد المالية كالخُمس والزكاة والنذور إلى رافعة رمزية ومؤسسية لإنتاج السلطة وتدويرها داخل الجماعة، وفي كثير من الأحيان لمواجهة الدولة ذاتها أو لتشكيل نموذج سيادي موازٍ لها.

إن ما يسمّى بـ"المال المقدّس" ليس تصنيفًا فقهيًا فقط، بل هو مفهوم أنثروبولوجي يُتيح تحليل البنية الرمزية للمال من حيث علاقته بالشرعية والهوية والسلطة. فبنية الخُمس – كمثال – لا تُفهم دون تحليل العلاقة بين الإمام الغائب، المرجع الحاضر، والتابع المكلّف. والزكاة لا تُفهم خارج الشبكات المؤسسية التي تديرها في الجماعات السنية، والتي تعيد تشكيل الولاء من خلال العطاء. أما التبرّعات والنذور، فتشكّل في السياقين الشيعي والسني أداة للتقرب، والانضواء، وتعزيز الجماعة بوصفها الحامية للمعنى والخلاص.

أولاً: المال المقدّس في النظرية الأنثروبولوجية – الهبة، الطقس، والسيادة:

ترتكز المقاربات الأنثروبولوجية الكلاسيكية على تحليل المال الديني باعتباره لا ينتمي إلى منطق السوق، بل إلى منطق الهبة الطقسية، كما عرضها موس في تحليله الشهير لاقتصاد العطاء والتبادل الرمزي (Mauss, 1925:2002, pp. 3-5)

بمعنى أن المال المقدّس يُعطى لا بوصفه منحة حرة، بل كجزء من علاقة متبادلة مشحونة بالمعنى، حيث ينتظر المانح – وعيًا أو لا وعيًا – البركة، الشفاعة، الطهارة، أو حتى الموقع الاجتماعي داخل الجماعة.

في المقابل، تشير دراسات حديثة (**Comaroff & Comaroff, 2009, pp. 27–32؛ Carrier, 2018, pp. 213–218**) إلى أنّ المال المقدّس يُمثّل بنية سيادية رمزية، إذ يُعيد تشكيل سؤال: مَن هو المانح؟ ومن هو المستحق؟ ومَن يمتلك حقّ التصرف فيه. ومن هنا، فإن الجماعة التي تسيطر على إنتاج هذا المال وتوزيعه، تسيطر فعليًا على المجال الرمزي والفعلي داخل بيئتها الاجتماعية.

ثانيًا: الخُمس الشيعي – بين الشرعية الغيبية والمأسسة المالية:

في التشيع الاثني عشري، يُفرض الخُمس على ما زاد من الأرباح السنوية بعد المؤونة، ويُقسّم إلى سهمين: سهم الإمام وسهم السادة. ومع غياب الإمام، يُفوّض المرجع الأعلى أو من يراه أهلاً، إدارة هذا المال. وهنا يتحول المرجع إلى نقطة تقاطع بين المقدّس والواقع، ويُعاد إنتاجه بوصفه ناطقًا باسم الإمام الغائب.

تشير تقارير ميدانية (الفتلاوي، ٢٠٢١، ص٣٧-٤٥) إلى أن الخُمس لا يُستخدم فقط في دعم الحوزات العلمية، بل يُضخ في تمويل وسائل الإعلام الدينية، المستشفيات، الجامعات الخاصة، وتمويل الحملات الانتخابية غير المباشرة. وقد ظهرت خلال السنوات الأخيرة شبكات مالية واسعة لإدارة أموال الخُمس في بغداد، كربلاء، النجف، والبصرة، تتبع مباشرة لمكاتب المراجع أو لوكلائهم.

كما أن الوكلاء يُعاد تصنيفهم داخل الحوزة بناءً على حجم التبرعات التي يقدّمونها، ما يعني أن المال أصبح أيضًا أداة للترقي داخل الحقل الديني، يُشبه ما وصفه بورديو (١٩٩٠) برأس المال الرمزي القابل للتحويل إلى سلطة.

ثالثًا: الزكاة السنية – اقتصاد الجماعة وشرعية العطاء:

رغم أن الزكاة ركن شرعي ثابت، إلا أن الجماعات السنية في العراق، خصوصًا في مناطق الأنبار، ديالى، صلاح الدين، وكركوك، أعادت تنظيمها ضمن مؤسسات أهلية وخيرية ذات طابع سياسي. إذ تشير دراسة صادق (٢٠٢٢) إلى أن جماعات إخوانية وسلفية تُدير عشرات المشاريع الخدمية عبر جمع الزكاة، وأن هذه المشاريع تساهم في تعزيز قاعدة الولاء الاجتماعي والسياسي للجماعة.

يُلاحظ أيضًا أن الزكاة تأخذ طابعًا مناطقيًا – قبليًا أحيانًا – وتُستخدم في مشاريع التعليم الديني، توزيع المواد الغذائية، بناء المساجد، ورعاية الأيتام، لكنها تُدار من خلال شبكة قيادية تمتلك رؤية سياسية شاملة، حتى وإن كانت موّهة بخطاب ديني صرف.

رابعًا: التبرّعات والنذور – المال الطقسي كأداء جماعي:

في المذهبين، تشكّل التبرّعات والنذور موارد مالية ضخمة غير مُنظّمة رسميًا، لكنها تخضع لتراتبية رمزية دقيقة. فالنذور في عاشوراء تُقدَّم للموكب، وفي الأربعين تُقدَّم للزائر، وفي الأعياد تُوجّه إلى المؤسسة الدينية. وتمتلك العتبات في النجف وكربلاء وكاظمية وسامراء منظومات متكاملة لجمع وإعادة توزيع هذه الأموال.

تشير دراسة الراحم (٢٠٢٣) إلى أن "الاقتصاد العاشورائي" – كما يُطلق عليه محليًا – يتجاوز عشرات ملايين الدولارات سنويًا، ويُدار بطريقة غير رسمية لكنها بالغة التنظيم، ويُوظف في تعزيز الحضور الاجتماعي والسياسي للجهات المشرفة على المواكب أو العتبات.

خامسًا: المال كأداة لإعادة إنتاج الجماعة:

لا يُقدَّم المال المقدّس في فراغ، بل ضمن طقس يربط الفرد بجماعته، والمانح بالمقدَّس، والمجتمع بمرجعيته. فهو جزء من شبكة تبادلية تُعيد تشكيل الوعي بالانتماء. فالمُعطي ليس فقط متديّنًا، بل هو عضو فاعل في إعادة إنتاج السلطة.

كما أن المال يُستخدم أيضًا كوسيلة "تطهير اجتماعي"، حيث يُعبّر عن التوبة أو التكفير، مما يمنحه وظيفة روحية مضاعفة تُعيد دمج الفرد في الجماعة. وتستثمر الجماعات الدينية هذا الجانب لإعادة دمج أنصارها المنقطعين، أو لربط الأفراد الذين يقفون على هامش السياسة.

سادسًا: المال والدولة – ازدواج السيادة:

في العراق، حيث تُعاني الدولة من هشاشة في احتكار الموارد والخدمات، يُشكّل المال الديني منافسًا فعليًا للاقتصاد الرسمي. فالجماعات الدينية التي تُسيطر على موارد الخُمس أو الزكاة، تُقدّم خدمات تعليم، وصحة، وغذاء، ودعم قانوني، وتمنح في الوقت نفسه "شرعية" اجتماعية للقيادات المحلية. وتشير دراسات حديثة إلى أن هذه البنى المالية ـ الطقسية أصبحت تمارس وظائف الدولة، وتنتج سلطات رمزية موازية لها (Haddad,2016,p12). ويُشكّل هذا المال بديلاً فعليًا عن الدولة في مناطق واسعة من الجنوب والغرب العراقي، ما يثير أسئلة حول مفهوم السيادة: من يحتكر المعونة؟ ومن يعيد تعريف المواطن بين سلطة رسمية، وسلطة جماعة دينية؟

خلاصة المبحث الثاني:

لم يعد المال المقدّس مجرد واجب شرعي يُؤدى بدافع الامتثال، بل أضحى طقسًا من طقوس الانتماء السياسي والتمثيل الرمزي داخل الجماعات الدينية الشيعية والسنية في العراق. يُوظَّف في إنتاج الشرعية، تثبيت القيادة، تمويل النشاط السياسي، وتكوين اقتصاد موازٍ يُعيد رسم العلاقة بين المواطن والدولة.

إن دراسة المال من زاوية أنثروبولوجية لا تُبرز فقط وظيفته في التنظيم الداخلي للجماعة، بل تكشف عن بنيته كوسيط بين المقدّس والسياسي، بين الطقس والخدمة، بين العطاء والتبعية. وفي العراق، لا يمكن تحليل الجماعات الدينية سياسيًا دون المرور ببوابة المال، لا بوصفه موردًا، بل كـ"أثر مقدّس" يصنع السلطة، ويقننها، ويعيد إنتاجها. (هذه خلاصة تحليلية من الباحث)

المبحث الثالث

طقوس الجباية ـ من النص إلى الطقس

تمهيد نظري:

في كل جماعة دينية ثمة طقس مركزي يُعيد إنتاج العلاقة بين أعضائها، ويثبّت سلطتها الرمزية، ويُجدد بيعتها الداخلية دون الحاجة إلى إعادة تعريف الهوية في كل مرة. وفي الحالة

العراقية، تمثّل الجباية المالية - سواء في شكلها الشيعي (الخُمس، النذر، الوقف) أو السني (الزكاة، الكفارة، الهبة) - أحد أهم الطقوس الجماعية التي تُمارَس بانتظام، وتُحاط بهالة شعائرية، وتُستثمر لإعادة تكريس الانتماء، وتعزيز الولاء، وترسيخ موقع القيادة.

فالجباية هنا ليست مجرد عملية مالية منظمة، بل فعلٌ شبه-ديني، يتم في أجواء تمثيلية رمزية، ويتضمن مسرحة للسلطة، وتعبيراً عن العلاقة الماورائية بين المانح والممنوح له. بل إن لحظة الدفع نفسها تُعدّ لحظة تأسيسية في علاقة الفرد بالجماعة؛ إذ من خلالها يُعلن عن نفسه كعضو مشارك، طائع، ومتقرّب - ليس إلى القيادة فقط، بل إلى "الغيب" ذاته.

وفي ضوء ذلك، لا بد من أن نقرأ الجباية بوصفها طقساً إنتاجياً للهوية السياسية داخل الجماعات العقائدية. وهي بهذا المعنى، ليست معنية فقط بجمع المال، بل بإعادة صياغة العلاقة بين المقدّس، والسياسة، والاقتصاد، والانتماء.

أولًا: الجباية كأداء رمزي - من الهبة إلى التقديس:

تؤكد الأدبيات الأنثروبولوجية على أن المال - حين يُعطى في سياق طقسي - يُصبح فعلًا يتجاوز الاقتصاد ليصبح بنية اجتماعية وشرعية (Mauss, 2018, p 9-10) فالهبة، كما صوّرها موس، لا تخرج من الملكية فقط، بل تنقل جزءاً من روح المانح إلى الجماعة، وهي بذلك تمنح الحضور، والموقع، والبركة. (هنا المصدر)

وفي الجماعات الإسلامية العراقية، لا يقدَّم المال الديني خارج هذا المعنى. فالخُمس يُمنَح بوصفه "حق الإمام"، أي بوصفه طقساً غيبياً؛ والزكاة تُقدَّم بوصفها "طهارة للمال"؛ والنذر يُربط بمكانٍ مقدّس، أو واقعة خرافية، أو عهد شخصي بين المؤمن ووليه المقدّس.

إن بنية الجباية تقوم إذًا على أساس من المعنى الطقسي المتكرر، حيث تُستدعى السلطة الرمزية عند كل أداء، ويُعاد فيها بناء الجماعة على قاعدة التضامن المقدّس، لا القانون المدني. (هنا تحليل ضمني لمقارنة نص المصدر بالحالة العراقية)

ثانيًا: مشهد الجباية في الجماعات الشيعية - طقوس الخُمس ومسرحة النيابة:

١- الإخراج الطقسي للمال:

غالبًا ما تُقدَّم أموال الخُمس في مكاتب تُدار بطريقة دينية-تنظيمية مزدوجة. يدخل

المتبرع إلى مكتب الوكيل الشرعي؛ يُستقبَل بكلمة دينية، ويُسأل عن مقدار المبلغ، ثم يُشكر ضمن خطاب تعبّدي من قبيل: "زادك الله طهارة" أو "هذا مالك أصبح طاهراً". بعد ذلك يُسلَّم وصل رسمي يُعرَف بـ"الوصل الشرعي". في هذه اللحظة لا يتم فقط تحويل المال من فرد إلى مؤسسة، بل يُعاد تمثيل مرجعية الغائب عبر وكيله، ويُعلن الفرد عن ولائه للإمام عبر ممثله ـ وهي بنية طقسية ووظيفية وثّقها جعفر نجم نصر في دراسته حول العلاقة بين الطقوس والشرعية والسلطة داخل الجماعات الشيعية (نجم نصر، ٢٠١٢، ص. ١٤٣-١٥٨).

٢- طقسية الزمان والمواسم:

في عاشوراء، وشهر رمضان، وليالي القدر، تُصدر مكاتب المرجعيات فتاوى تذكّر بالخُمس، وتُكثّف النداءات، وتُبرمج حلقات إعلامية، وتُفتح ساعات استثنائية للاستلام. وقد لوحظ، وفق تقرير صادر عن مركز الكفيل (٢٠٢٣)، أن أكثر من ٧٠٪ من أموال الخُمس في بعض المكاتب تُجمع في هذه المواسم وحدها. وهذا يُؤكد الطبيعة الطقسية للجباية، حيث يتحوّل الموسم الديني إلى موسم تعبئة مالية واجتماعية.

ثانياً: التدرج الوكالاتي والتراتبية:

الوكلاء في المؤسسة الدينية لا يُرتَّبون فقط على أساس العلم أو الورع، بل وفق قدرتهم على إدارة الجباية وتوسيعها. فالوكيل الذي يجمع أكثر، يُمنح صلاحيات أعلى، ويُتداول اسمه أكثر، ويُشار إليه باعتباره مؤتمَن المرجع. وهكذا تُحوّل الجباية إلى آلية تراتبية داخلية تُعيد تنظيم الحقل الديني والسياسي المحلي.

ثالثًا: الجباية السنية – من فقه الزكاة إلى مؤسسية التبرّع

١- الجباية بوصفها حملة تعبئة

في الجماعات الإسلامية السنية (الإخوانية، السلفية، الدعوية)، تأخذ الجباية طابعًا تعبويًا واضحًا. تُعلَن الحملة في بداية رمضان، أو في موسم برد أو فقر معيّن، وتُربط بآية أو حديث، مع استخدام أدوات دعائية حديثة مثل المقاطع القصيرة ومنشورات المساجد وصناديق التبرعات، إضافة إلى أنظمة الدفع الإلكتروني (QR code - IBAN).

وقد وثّقت دراسات عدّة هذا النمط التعبوي المرتبط بالخطاب الدعوي، خصوصًا في

الأدبيات التي تناولت اقتصاديات العمل الخيري السني (Benthall, 1999؛ Clark, 2004؛ Wiktorowicz, 2006)، فضلًا عن دراسات نقدية تناولت بنية التمويل الإسلامي لدى الجماعات السنية الحديثة (Brown, 2012) وتطبيقاتها في السياق العراقي (مركز البيان، ٢٠٢٢).

٢- النية والنية المضادة

تُشجّع الجماعات السنية المتبرع على ربط الصدقة بنية طيبة مثل: "اجعلها لولدك المتوفى"، "ليغفر الله ذنبك"، "اجعلها صدقة لشفاء أمك"، وهو ما يحوّل التبرّع من «فعل مالي» إلى «أداء روحي داخلي». هنا يصبح المال تجسيدًا لقصدٍ ديني يُعيد تشكيل هوية المانح وعلاقته بالجماعة.

وتشير الأدبيات الأنثروبولوجية إلى مركزية النية في التمويل السني، خصوصًا في دراسات الاقتصاد الأخلاقي للعمل الخيري (Marechal, 2014؛ Atia, 2013)، إضافةً إلى ربط هذا البعد بالطقس والمعنى الاجتماعي كما وصفه غيرتز (Geertz, 1973). أما في السياق العراقي، فقد أظهرت دراسة صادق (٢٠٢٢) كيف أصبحت النية عنصرًا تعبديًا ملازمًا لعملية الجباية.

٣- القنوات المؤسسية

تُحوَّل الزكاة في الجماعات السنية إلى مؤسسات شبه رسمية: جمعيات خيرية، منظمات مجتمع مدني، صناديق زكاة، وهي غالبًا قريبة من الخطاب الدعوي أو مرتبطة بالحركة بشكل غير مباشر. وهذا يمنح الجباية وظيفة مزدوجة: تمويل العمل الخيري وإدامة النشاط السياسي المشروع تحت إطار تعبدي.

وقد تناولت أدبيات واسعة هذه الظاهرة بوصفها تحولاً من «التبرع الفردي» إلى «المؤسسية الخيرية» داخل الجماعات الإسلامية السنية (Benthall & Bellion-Jourdan, 2009؛ Clarke, 2007؛ Wheeler, 2006). وتشير تقارير منتدى الإغاثة الإنسانية (Humanitarian Forum) إلى أن هذا التحول تزايد بعد ٢٠١٠. أما في العراق، فقد لاحظ المرصد العراقي للشفافية (٢٠٢٣) أن هذه المؤسسات أصبحت تؤدي دورًا مكمّلًا لغياب الدولة، خصوصًا في البيئات الفقيرة.

رابعًا: النذر، الوقف، الكفارة – المال بوصفه عهدًا شخصيًا وجماعيًا:

١- النذر بوصفه عَقْدًا دينيًا:

النذر هو الشكل الأسمى للعلاقة المباشرة بين الفرد والمقدّس. يربط الفرد ذاته بحادثة أو موقف (النجاة من مرض – الزواج – الولادة – القبول الجامعي) ثم يقدّم نذره إلى ضريح معين، أو موكب، أو شيخ، أو مؤسسة دينية. وغالبًا ما يتم إعلان النذر شفهيًا، ويؤدَّى علنًا.

تشير دراسة ميدانية أجراها مركز دراسات الكاظمية (٢٠٢٢) إلى أن أكثر من ٦٠٪ من النذور تُقدَّم خلال زيارة الأربعين، وأن مواكب الخدمة تُعَدُّ أحد أهم مراكز استقبال المال الطقسي خلال الموسم.

٢- الوقف والمكانة الرمزية:

يُعتبَر الوقف إحدى الوسائل التي ينخرط بها الفرد في "البقاء في الجماعة بعد موته". فالواقف يخلّد اسمه ضمن الجماعة، وتُعاد قراءة اسمه في الدورات، والمجالس، والافتتاحات. وهكذا، تُحوَّل الأموال العقارية إلى "وجود رمزي دائم"، وتُصبح الجباية هنا شكلاً من الهندسة الروحية للمجتمع.

٣- الكفارة والتكفير الجماعي:

الكفارات تُدفع بصمت، لكنها تُسجَّل، وتُضمّ إلى رصيد المؤسسة. وغالبًا ما تُستثمر الكفارات في وجوه مشابهة: سلات غذائية – فكاك رقبة (بالخطاب) – طباعة مصاحف. وهكذا يُعاد تحويل الخطأ الشخصي إلى فضيلة جماعية عبر المال.

خامسًا: السلطة الرمزية – كيف تُنتج الجباية موقع القيادة؟:

في خطب الجمعة، تُذكّر القيادة الدينية بأن المال "شاهد الإيمان"، وأن من يبخل، يبتعد عن روح الجماعة. وفي المقابل، من يعطي، يُمنح القرب. وهكذا، يُعاد تصنيف الجماعة بين "مُخلصين" و"مُتخاذلين" – بين من قدّم ماله، ومن احتفظ به.

وغالبًا ما يُكافأ المتبرعون الكبار علنًا: يُنادى عليهم، يُدعى لهم في المجالس، يُهدى لهم كتاب، يُكتب اسمهم في لافتة. وكل هذه الطقوس لا تهدف فقط إلى الشكر، بل إلى تحويل المال إلى رأس مال رمزي داخل الجماعة.

سادسًا: الطقس والدولة – بين التوازي والتوتر:

تبدو الدولة العراقية غائبة تمامًا عن مشهد الجباية، لكنها – عمليًا – تستفيد منه سياسيًا عبر تحالفات مع الجماعات. وفي المقابل، تتحوّل الجماعة إلى دولة صغيرة تُقدّم الخدمة، وتُشرعن السلطة، وتُعاقب أو تُكافئ، عبر الجباية.

وحين تتوسع الجباية إلى خارج الحقل الديني (كتمويل قناة إعلامية أو انتخابات)، تتحول إلى مهدد للسيادة الوطنية، إذ يُعاد رسم خرائط الولاء بناءً على من يُمول، لا من يُمثّل قانونًا.

خُلاصة المبحث الثالث

إن الجباية – كما تُمارَس في الجماعات الشيعية والسنية في العراق – ليست مجرد وسيلة لتمويل الجماعة، بل نظام رمزي شامل يُعيد إنتاج الطاعة، والانتماء، والسلطة. هي طقس دوري لا يُحصّل المال فحسب، بل يُربّي الجمهور، ويصوغ الجماعة، ويُحدّد من هو في الداخل، ومن هو على الهامش.

ويُمكن القول إن الجماعات الدينية في العراق لم تنجُ من فقر الدولة فقط عبر الجباية، بل بَنَت الدولة البديلة من خلالها. وحين تُقدَّم الأموال باسم الغيب، وتُدار عبر الطقس، ويُعاد توزيعها باسم المقدّس، فإننا نكون أمام اقتصاد ديني لا يموّل السياسة فقط، بل يُنتج شرعيتها.

(ملاحظة: كل ما يرد في فقرات ونصوص المباحث الثلاث القادمة هي تفسيرات وتؤويلات واستنتاجات الباحث الشخصية للمعطيات الميدانية + المصادر النظرية السابقة لذا فهي لا تتضمن مصدر.. مع التقدير والاحترام)

المبحث الرابع

آليات توزيع المال المقدّس ـ من البركة إلى النفوذ

تمهيد:

إذا كانت الجباية تُعبّر عن ولاء الجماعة للفقيه أو الشيخ أو المؤسسة الدينية، فإن توزيع المال المقدّس يُجسّد بدوره لحظة ممارسة السلطة. ففي المجتمعات الدينية، لا يُوزَّع المال

بوصفه منحة أو خدمة، بل يُعاد توزيعه ضمن نظام تراتبي رمزي، يُكرّس التفوّق الديني، ويعيد إنتاج التراتبية الاجتماعية، ويمنح الشرعية للمؤسسة أو القيادة التي تمتلك القرار في كيفية توزيع المال، وفي تحديد المستحق من غير المستحق.

في السياق العراقي، يتحول المال المقدّس - بعد الجباية - إلى وسيط للنفوذ الرمزي والفعلي، ويُستخدم لبناء شبكات الخدمات، وشراء الولاء السياسي، وتكريس الحضور الاجتماعي للجماعة، في مواجهة الدولة أو بالتوازي معها. ويُمارس التوزيع غالبًا في شكل عطاءات موجهة، تتراوح بين تمويل المدارس والمواكب والمؤسسات الخيرية، وبين الإنفاق المباشر على الفقراء والطلبة.: (ملاحظات الباحث الميدانية.)

يسعى هذا المبحث إلى تحليل أنماط توزيع المال المقدّس في الجماعات الدينية الشيعية والسنية في العراق، من خلال تفكيك الآليات، والتوقف عند البنى الوسيطة التي تتحكم في المال، والغايات السياسية والاجتماعية التي يخدمها التوزيع، إضافة إلى البعد الرمزي لهذا الفعل بوصفه أحد أهم وسائل إنتاج الشرعية وإدامة الجماعة.

أولًا: التوزيع كفعل رمزي – من الرحمة إلى الشرعية:

تشير دراسات الأنثروبولوجيا الرمزية إلى أن العطاء - حين يُمارس من سلطة دينية - يُعدُّ طقسًا لإعادة توزيع النعمة الإلهية عبر الوسيط البشري (Weiner, 1992). وفي السياق الشيعي، تُقدَّم المساعدات باسم الإمام أو المرجع، وفي السياق السني تُقدَّم باسم "العمل في سبيل الله"، لكن في كلتا الحالتين، يتضمّن التوزيع رسالة ضمنية: أن السلطة التي تملك المال تملك البركة، والتفويض، والقدرة على الضبط.

ووفق دراسات ميدانية (الراحم، ٢٠٢٣؛ العبيدي، ٢٠٢١)، غالبًا ما يُستدعى الخطاب الروحي عند التوزيع، ويتم التركيز على أن المال ليس فقط منحة، بل علامة من علامات القرب من الله، ومن الجماعة، ومن القيادة.

ثانيًا: التوزيع في الجماعات الشيعية – مؤسسات الرفد وسياسة البركة:

١- المدارس والمواكب:

تشير بيانات من مؤسسة العين التابعة للمرجعية إلى أن ملايين الدولارات تُنفق سنويًا

على دعم الطلبة، وأسر الأيتام، والكوادر التعليمية في المدارس الإسلامية التابعة للمرجعيات. كما يُموَّل عدد كبير من المواكب الحسينية التي تُعدّ بدورها أذرعًا خدماتية للجماعة، وتُمارس التوزيع في مواسم الزيارة، مما يضفي على المال وظيفة طقسية موسمية.

٢- توزيع الإعانات المباشرة:

يُرسل الوكلاء المحليون تقارير دورية عن العائلات الفقيرة، ثم يُمنَح بعضهم مساعدات طبية، مالية، تعليمية. وغالبًا ما يتم توزيع المال في المجالس أو المكاتب، مع استحضار الدعاء والتوثيق، وقد يُنشر على المواقع الرسمية، في إشارة إلى أن المرجعية تُشرف، تُعطي، وتُبارك.

٣- الإنفاق السياسي غير المعلن:

تشير تقارير منظمات مدنية (تقرير المرصد العراقي للشفافية، ٢٠٢٢) إلى أن بعض هذه الأموال يُعاد تدويرها في حملات إعلامية، وفي رعاية مؤتمرات، وفي تمويل قنوات فضائية، بل وفي دعم مرشحين دينيين في الانتخابات، مما يربط التوزيع مباشرةً بتثبيت الجماعة سياسيًا.

ثالثًا: أنماط التوزيع السنّي – مؤسسات الإغاثة وسوسيولوجيا الجماعة:

١- الجمعيات الخيرية:

تُدير الجماعات السنية مؤسسات خيرية تنظم التوزيع بناءً على ملفات الحالات، وغالبًا ما يتم التوزيع في المساجد أو المراكز، ضمن خطاب تعبوي يُكرّس الجماعة كحاضنة رعاية. ويُلاحظ أن التوزيع يُستخدم أيضًا كأداة لاكتساب الأنصار وتوسيع القاعدة الاجتماعية.

٢- آليات ميدانية:

يُقسَّم المستفيدون إلى فئات (أرامل - أيتام - طلبة - معاقون)، وتُسلَّم المساعدات في مناسبات دينية أو وطنية، وتُوثَّق بالصور والفيديوهات. ويُذكر اسم الجمعية والجماعة بشكل واضح، مما يمنح الفعل صبغة سياسية غير مباشرة.

٣- التوزيع المشروط:

أشارت دراسات ميدانية (صادق، ٢٠٢٢) إلى أن بعض التوزيع يكون مشروطًا

بالحضور إلى حلقات الدعوة، أو أداء الصلوات، أو الانخراط في أنشطة الجماعة. مما يُحوّل المال إلى وسيلة للضبط الاجتماعي والسياسي.

رابعًا: وسطاء السلطة – من هو الذي يُوزّع؟:

لا يُوزَّع المال المقدّس من قبل القيادة مباشرة، بل عبر طبقة وسطاء: الوكلاء، المسؤولين المحليين، مديري الجمعيات، رؤساء المواكب. هؤلاء يشكّلون طبقة "وسيطة سيادية"، تُعيد تمثيل الجماعة، وتتحكّم في مواردها.

وغالبًا ما يُعاد بناء المكانة الاجتماعية على أساس القدرة على توزيع المال: من يُوزّع أكثر يُصبح "وجه الجماعة"، و"الراعي المحلي"، وتُنسَج حوله شبكة من التبعية والثقة. ويُلاحظ أن بعض هؤلاء الوسطاء يُمارسون دورًا مزدوجًا: دينيًا واجتماعيًا، ما يجعلهم أدوات لإعادة إنتاج بنية الجماعة وقيادتها.

خامسًا: المال كسلطة موازية للدولة – الوظيفة السياسية للتوزيع:

تُغطي الجماعات الدينية فراغات الدولة في قطاعات مهمة: الصحة، الإعاشة، التعليم، الدعم القانوني. ويُموَّل ذلك من خلال المال المقدّس. وهكذا يتحوّل المال إلى بنية دولة مصغّرة: تُقدّم، تُعاقب، تُقيّم، وتُعيد التصنيف.

بل ويُلاحظ أن بعض مشاريع التوزيع تُستخدم في المناطق الهشّة سياسيًا (كركوك، نينوى، جنوب بغداد) بوصفها وسائل لخلق شبكات ولاء انتخابية، مما يُحول المال المقدّس إلى مورد سياسي استراتيجي.

سادسًا: الرمزية الجماعية للتوزيع – المال بوصفه احتفالًا بالانتماء:

في كثير من الحالات، لا يُوزَّع المال فقط من أجل الاحتياج، بل يُوزَّع في شكل احتفالي جماعي: مهرجانات – مواكب – طوابير – صور – تلاوات قرآنية – دعاء عام. وهذا ما يجعل التوزيع طقسًا من طقوس تثبيت الجماعة لنفسها كقوة مانحة.

المتلقي لا يُعامل كفقير، بل كمؤمن يستحق البركة؛ والموزّع لا يُنظر له كفاعل خير فقط، بل كحامل للشرعية. وهكذا يُعاد إنتاج الجماعة حول مركزها التمويلي الطقسي.

خلاصة المبحث الرابع:

يُعدّ توزيع المال المقدّس لحظة ممارسة فعلية للسلطة داخل الجماعات الدينية. فالجماعة لا تُثبت سيادتها بالخطاب فقط، بل بالعطاء أيضًا؛ والمريد لا يعبّر عن ولائه بالطاعة فقط، بل بالتلقي أيضًا. وبين الجانبين، تتوسّط شبكة معقدة من الطقوس، والتراتبيات، والرموز، تُعيد إنتاج النظام الاجتماعي للجماعة، وتوسّع قدرتها على التغلغل في الفراغات التي تتركها الدولة.

ومن هنا، لا يُمكن فهم المشهد الديني في العراق دون فهم آليات توزيع المال المقدّس، لأنه البنية الخفية التي تُعيد ترسيم حدود الجماعة، وتُحدّد من هو المستحق، ومن هو التابع، ومن هو المؤهَّل للاندماج في الشرعية الدينية والسياسية على السواء.

المبحث الخامس

المال المقدّس وصناعة الشرعية ـ من الولاء إلى التوظيف السياسي

تمهيد:

في المجتمعات التقليدية، كثيرًا ما ترتبط الشرعية السياسية بالرمز الديني، لكن في المجتمعات الدينية – السياسية مثل العراق، يأخذ هذا الارتباط بُعدًا أكثر تعقيدًا، حين يصبح المال الديني نفسه وسيلة لصناعة الشرعية. فالمال هنا ليس مجرد مورد، بل هو حامل للرمزية، ومُنتِج للسلطة، ووسيط لإعادة تشكيل العلاقة بين القائد والجمهور.

لا يُستخدم المال المقدّس في تمويل النشاط الديني فقط، بل في بناء الكاريزما السياسية، وشرعنة الموقع القيادي، وخلق القواعد الانتخابية، وتثبيت الشرعية في الفضاء العمومي. وبذلك، يتحول المال إلى جزء من جهاز إنتاج الرمزية السياسية لدى الجماعة.

أولًا: مفهوم الشرعية بين المال والرمز:

تُعرَّف الشرعية في العلوم السياسية على أنها القبول الطوعي للسلطة (Weber, 1978)، لكن في المجتمعات الدينية، تُبنى الشرعية على امتلاك الحق في تمثيل المقدّس. وعندما تقترن هذه السلطة الروحية بموارد مالية مقدّسة، يصبح التوزيع والتوظيف المالي جزءًا من خطاب الشرعية ذاته.

بمعنى آخر، فإن القيادة الدينية لا تُطاع لأنها فقط تملك العلم، بل لأنها أيضًا تُشرف على المال، وتوزّعه، وتُباركه، وتُقدّمه كعطاءٍ من الغيب.

ثانيًا: الخُطَب والرسائل كأداة لتثبيت شرعية التوزيع:

في خطاب الجمعة، أو رسائل المرجعية، أو الخطب الدعوية، يُستحضر المال بوصفه "أمانة الغيب" أو "بركة الإمام". ويُشار إلى أن المرجعية أو الجماعة تُوزّع هذا المال نيابةً عن الغيب، مما يُضفي على التصرّف المالي هالة دينية تشرعن كل فعل سياسي لاحق.

وتشير دراسات تحليل الخطاب (الشمري، ٢٠٢٣) إلى أن أكثر من ٦٠٪ من خطب الجمعة التي تناولت الوضع السياسي، تضمنت إشارات مباشرة أو غير مباشرة إلى المال، والجباية، والبركة، والمستحق، والنيابة.

ثالثًا: المال كوسيلة لخلق القاعدة الاجتماعية:

١- التمويل الانتخابي:

تُموَّل حملات انتخابية كاملة عبر أموال يُشار إليها بأنها "تبرعات خيرية" أو "دعم جماهيري"، لكنها فعليًا تُدار من مكاتب دينية أو جمعيات قريبة من جماعات سياسية. ويُلاحظ أن الناخب لا يُمنَح المال مباشرة، بل يُخاطَب ضمن شبكات المساعدات، مما يخلق نموذجًا زبائنيًا دينيًا سياسيًا.

٢- الإعلام والشرعية:

يُستخدم المال المقدّس في دعم قنوات إعلامية دينية وسياسية، تقوم بدورها بتثبيت الصورة الشرعية للقيادة، عبر عرض توزيع الأموال، ومواسم العطاء، واستضافة المستفيدين، مما يُحوّل الإعلام إلى أداة إشهار للشرعية المالية.

٣- تكوين النخبة:

في الجماعات الشيعية والسنية على السواء، يُلاحَظ أن من يتلقى دعمًا ماليًا دائمًا يُعاد توظيفه كمثقف أو ناطق أو قيادي محلي، وهكذا يُعاد إنتاج النخبة السياسية من خلال آليات الدعم الديني – المالي.

رابعًا: المال والاحتكار الرمزي – من الشرعية إلى السيطرة:

من يمتلك المال المقدّس يمتلك القدرة على تصنيف الآخرين: هذا مستحق، وهذا غير ملتزم، وهذا مخلص، وهذا متخاذل. ويُلاحظ أن بعض الجماعات تستخدم المال لفرض نمط

سلوكي موحد، من خلال ربط المساعدات بالتديّن الظاهر، أو الولاء السياسي.

وقد وثّقت تقارير محلية (المنظمة العراقية لمتابعة النزاهة، ٢٠٢٣) حالات رُفعت فيها المساعدات عن أسر بعد رفضها الانخراط في الحملات الانتخابية أو الإعلامية للجماعة.

خامسًا: الشرعية المضادة – المال بوصفه تحديًا للشرعية المدنية:

في حالات متعددة، يُستخدم المال المقدّس لمنافسة السلطة المدنية: تُبنَى مدارس موازية، تُوزَّع مساعدات بشكل مستقل، تُنظَّم زيارات، ويُعاد تنظيم الحيّز العام وفق رموز الجماعة لا رموز الدولة. وهكذا تتحول الجباية والتوزيع إلى سلطة موازية تُضعف احتكار الدولة للشرعية.

هذا النمط يُلاحظ في مناطق مثل شرق بغداد، كربلاء، وديالى، حيث تُدار بعض الأحياء بالكامل من قبل جماعات دينية تملك موارد مالية ضخمة.

خلاصة المبحث الخامس:

يتضح من كل ما سبق أن المال المقدّس ليس مجرد مورد ديني، بل هو أداة عميقة في إنتاج وتثبيت وإشهار الشرعية السياسية لدى الجماعات الدينية. فالجماعة التي تجبي وتوزّع وتُبارك، تُصبح مع الوقت مرجعًا دينيًا وسياسيًا واجتماعيًا.

وحين يتحوّل المال إلى لغة طقسية، وأداة توزيع، وآلية تصنيف، يصبح بحد ذاته فاعلًا سياسيًا غير مرئي، يُدير المشهد من وراء الرموز، ويُعيد ترتيب خريطة النفوذ.

المبحث السادس

المال المقدّس والدولة ـ من السلطة الرمزية إلى السيادة الموازية

تمهيد:

منذ بدايات تشكّل الدولة العراقية الحديثة، ظل الدين حاضرًا في المجال السياسي، لكنه لم يكن في موقع الفاعل المهيمن إلا في فترات استثنائية. غير أن العقدين الأخيرين شهدا تحوّلًا نوعيًا، حيث بات المال المقدّس – المتأتي من الخُمس، الزكاة، التبرعات، الوقف، النذور – يُستخدم في تمويل شبكات اجتماعية واقتصادية واسعة تتقاطع جزئيًا أو كليًا مع وظائف الدولة.

في هذا المبحث، نُحاول تحليل الكيفية التي أنتج بها المال المقدّس منظومات بديلة أو متوازية للسيادة، وكيف أصبح المال أداة لإنتاج سلطة لا تمر بالضرورة عبر مؤسسات الدولة، بل قد تُنافسها أو تُضعفها، ضمن ما يمكن تسميته بـ❖"الدولة الرمزية الدينية"❖.

أولًا: المال والسيادة – مقاربة نظرية:

تُعرّف السيادة وفق الفقه الدستوري بأنها احتكار السلطة والإكراه المشروع داخل الإقليم (Bodin, 1992). لكن في الدولة الحديثة، تتوسّع السيادة لتشمل القدرة على تقديم الخدمات، تنظيم الموارد، فرض القانون، وبناء الرموز. ومن هنا، فإن الجماعات الدينية التي تسيطر على المال وتُعيد توزيعه ضمن نسق اجتماعي طقسي، تُمارس فعليًا جزءًا من السيادة. وقد أشار فوكوياما (٢٠٢٢) إلى أن الدول الهشّة تفقد سيادتها تدريجيًا عندما لا تستطيع احتكار أدوات الإنتاج الرمزي والخدماتي، مما يفتح المجال أمام الجماعات الأيديولوجية لتأسيس سلطاتها الموازية.

ثانيًا: منظمات المال المقدّس كشبكات حكم غير رسمي:

١- المدارس والمراكز الصحية:

بُنيت عشرات المدارس والمراكز الصحية بتمويل من الوقف أو من الأموال الخُمسية، خصوصًا في مناطق الفقر الشيعي (مدينة الصدر، الشعلة، الكاظمية) ومناطق السنة المهملة (أعظمية، فلوجة، حزام بغداد). وتُدار هذه المؤسسات من قبل جهات دينية، وتُقدم خدماتها دون الرجوع إلى الوزارات المعنية، مما يُنتج بنية حكم خدماتي مستقل.

٢- صناديق الدعم والإغاثة:

في أوقات الأزمات (كورونا، النزوح، الصراعات)، قامت جماعات دينية بإنشاء صناديق دعم سريعة تعبئة، فاقت أحيانًا قدرات الدولة، وقدّمت مساعدات نقدية وعينية وغذائية، مما عزز من موقعها كـ"جهة سيادية بديلة".

ثالثًا: أنماط التوازي والاختراق:

١- التوازي الوظيفي:

في المناطق التي تعجز الدولة عن الوصول إليها، تُنشئ الجماعة منظومتها الخاصة: مركز

خدمات، جمعية، إعلام محلي، محكمة دينية أحيانًا. وتُمارس هذه الكيانات نشاطها في ظل قبول شعبي، مما يمنحها "شرعية ميدانية" تُنافس شرعية الدولة.

٢- الاختراق المؤسساتي:

بعض الجماعات لا تبني مؤسساتها فقط، بل تُسهم في اختراق مؤسسات الدولة من الداخل عبر التعيينات، التمويل، أو الرعاية، بحيث يتحول الجهاز البيروقراطي إلى قناة لتمرير المال المقدّس بشكل رسمي. ويُلاحظ هذا في مؤسسات الوقف، التربية، الرعاية الاجتماعية، وغيرها.

رابعًا: المال والدولة الرمزية – من خدمة المواطن إلى ضبطه:

١- هوية الدولة:

حينما تُصبح المساعدة مشروطة بالانتماء الطائفي، أو الولاء للجماعة، يفقد المواطن إحساسه بالمواطنة المدنية، ويُعاد تعريف العلاقة بينه وبين السلطة على أسس طقسية – أيديولوجية. وهكذا، يُعاد إنتاج مفهوم الدولة بوصفها "راعٍ مقدّس" لا بوصفها مؤسسة محايدة.

٢- الحدود غير المرئية:

تخلق الجماعة بنية شبه سيادية: بيوتات، صالات، جمعيات، توزيع، نظام وسطاء. وتُقسَّم المدينة إلى مناطق نفوذ حسب القدرة على التوزيع. وهكذا تتشكل حدود غير رسمية للنفوذ والسيادة لا تعترف بها الدولة، لكنها تتجلى في الواقع بقوة المال والتنظيم.

خامسًا: المآلات – هل نحن أمام سيادة مزدوجة؟:

يرى الباحث ومن خلال الملاحظات والمعطيات الميدانية إلى أن المال المقدّس يُنتج نوعًا من السيادة المزدوجة: الدولة من جهة، والجماعة من جهة أخرى. وفي حالات كثيرة، تتغوّل سيادة الجماعة داخل الأحياء والمدن والمجتمعات، بينما تتراجع الدولة إلى موقع الخلفية.

ومع استمرار هذا الوضع، تُصبح الجماعة هي المرجع في التوزيع، والمساعدة، والتوظيف، والتعليم، والرعاية، مما يُعيد صياغة مفهوم السيادة السياسي والاجتماعي في العراق.

خلاصة المبحث السادس:

يُظهر هذا المبحث أن المال المقدّس لم يعد مجرد أداة دينية، بل أصبح عنصراً حاسمًا في إعادة تشكيل العلاقة بين الدولة والمجتمع. فمن خلاله، تُعاد صياغة السيادة، وتُبنى الحدود، ويُعاد تصنيف المواطن، وتُدار الحياة اليومية.

إنَّ الجماعات التي تُجبي، وتُوزّع، وتُنظّم، تُصبح جماعات سيادية بحكم الأمر الواقع، وتمتلك القدرة على إعادة تعريف الدولة من الأسفل، لا من خلال العنف أو السلاح، بل عبر المال والطقس والخطاب.

الخاتمة العامة:

لقد حاول هذا البحث أن يعالج ظاهرة المال المقدّس في السياق العراقي لا بوصفه مكونًا دينيًا محضًا، بل باعتباره بنية أنثروبولوجية ذات وظائف رمزية، اقتصادية، وسياسية، تمكّن الجماعات الدينية من بناء سلطتها الاجتماعية، وتوسيع نفوذها السياسي، وتحدي الدولة الحديثة أو الحلول محلها في بعض الأحيان.

انطلقت الدراسة من فرضية أن المال المقدّس - المتأتي من الخُمس، الزكاة، التبرعات، الوقف - لم يعد مجرّد مورد روحي، بل تحوّل إلى آلية لإعادة إنتاج الجماعة، وتشكيل الشرعية، وإعادة ترسيم العلاقة بين المواطن والدولة. وقد أظهرت المباحث أن:

١. الجباية تُمارس بوصفها طقسًا يُعبّر عن الولاء والارتباط العقائدي.
٢. التوزيع يُعيد إنتاج التراتب الاجتماعي ويُؤسس لمكانة وسطاء الجماعة.
٣. الشرعية السياسية لم تعد مفصولة عن القدرة على تنظيم المال وتوجيهه.
٤. الدولة لم تعد الجهة الوحيدة المقدِّمة للخدمات، بل باتت تتقاسم وظائفها مع جماعات دينية ممولة دينيًا.
٥. السلطة تُمارَس من خلال المال لا بوصفه سلطة اقتصادية فقط، بل بوصفه أداة لخلق الهوية، والانتماء، والطاعة.

ومن خلال التحليل الميداني والنظري، يمكن القول إننا نواجه في العراق مشهداً مزدوج

السيادة: دولة دستورية رسمية، وجماعات دينية تملك بنيتها المالية وشرعيتها الرمزية، وتؤدي أدواراً سيادية فعلية داخل المجتمع.

التوصيات:-

١. إنشاء هيئة وطنية مستقلة لمراقبة المال الديني، على أن تشمل تمويل الجمعيات والمواكب والمدارس والمساجد، بما يضمن عدم استخدام المال في شراء الولاءات السياسية أو توجيه القرار الانتخابي.

٢. تطوير تشريعات جديدة تنظم الخُمس والزكاة ضمن إطار مدني شفاف، وإخضاع هذه الأموال لرقابة مؤسسية تُحقق التوازن بين الاستقلال الديني والواجبات الوطنية.

٣. تشجيع الدراسات الأنثروبولوجية والسياسية للمال الديني، خاصة تلك التي تربط المال بالمجتمع والهويات، لا بالاقتصاد فقط، وتأسيس وحدات بحث جامعية متخصصة في الاقتصاد الرمزي.

٤. دعم الدولة لمبادرات استعادة السيادة الرمزية عبر المؤسسات الرسمية، مثل الرعاية الاجتماعية والتعليم والخدمات، للحد من تبعية المواطنين لجماعات دينية في حاجاتهم الأساسية.

٥. مراجعة الخطاب الديني والإعلامي الذي يُحوّل المال إلى أداة ضبط وهيمنة، واستبداله بخطاب يُعيد تأكيد المواطنة والعدالة والتضامن المدني بوصفها أساسًا للتوزيع والشرعية.

٦. إشراك المرجعيات والمؤسسات الدينية الكبرى في حوار وطني حول إعادة ضبط العلاقة بين المال والسلطة، بحيث لا تتقاطع الرمزية الدينية مع الوظيفة السياسية للدولة.

آفاق البحث المستقبلي:

يقترح الباحث أن يتجه البحث اللاحق نحو دراسة "تاريخ تطور الاقتصاد المقدّس في العراق من العهد العثماني حتى اليوم"، وربطه بمراحل تشكّل الجماعات الأيديولوجية والدولة العراقية الحديثة، لرسم خريطة أكثر شمولًا للعلاقة بين المال، الدين، والسيادة.

كما يُقترح التوسّع في دراسة "سوسيولوجيا الاستحقاق والعدالة التوزيعية داخل الجماعات الدينية"، لفهم كيف تُنتج الجماعة معايير الأحقية وأدوات الإقصاء والضمّ ضمن منطق المال.

بهذا تُختتم الدراسة، متطلعةً إلى أن تكون قد أسهمت في فتح أفق نقدي جديد في فهم المال الديني، لا كرقم حسابي، بل كبنية إنتاج سلطوية وثقافية تعيد تشكيل السياسة والدولة والمجتمع في العراق.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: المصادر العربية

• الكتب العربية والتقارير الرسمية

١. المرصد العراقي للشفافية. (٢٠٢٢). تمويل الحملات السياسية من المال الديني: دراسة حالة.

٢. المرصد العراقي للشفافية. (٢٠٢٣). من المال إلى السيادة: هل تنازلت الدولة عن وظائفها؟ تقرير بحثي.

٣. مركز البيان للدراسات. (٢٠٢٢). النفوذ الرمزي للجماعات الدينية في المناطق المحررة.

٤. مركز الكفيل. (٢٠٢٣). تقرير فصلي حول التمويل الذاتي للعتبات.

٥. مركز دراسات الكاظمية. (٢٠٢٢). الجباية والنذر في زيارة الأربعين. نشرة رقم ٧.

٦. نجم نصر، جعفر. (٢٠١٢). الشيعة: السلطة، الطقوس، الهوية. بيروت: دار الرافدين للطباعة والنشر.

• البحوث والمقالات العربية

٧. الفتلاوي، نزار. (٢٠٢١). موارد الحوزة العلمية في النجف: دراسة تحليلية. مجلة الكوفة للدراسات الاجتماعية، العدد ١٢.

٨. العبيدي، أحمد. (٢٠٢١). شبكات التوزيع الديني في العراق: سلطة المال والمكانة. مجلة العلوم الاجتماعية المعاصرة، العدد ١١.

٩. الراحم، مصطفى. (٢٠٢٣). مواسم الجباية الدينية في العراق: دراسة أنثروبولوجية. مجلة الثقافة الإسلامية المعاصرة، العدد ١٩.

١٠. سليم، أحمد. (٢٠٢١). الحدود غير المرئية للسلطة الدينية. مجلة العلوم الاجتماعية العراقية، العدد ١٣.

١١. صادق، محمد. (٢٠٢٢). اقتصاد الزكاة في الجماعات الإسلامية العراقية. مجلة دراسات الشرق الأوسط، العدد ٣٤.

١٢. مصطفى، علي. (٢٠٢٣). الجماعة والدولة: سياسات المال الخيري في العراق. مجلة الفكر السياسي العربي، العدد ٤١.

ثانياً: المصادر الأجنبية

• الكتب الأجنبية

13. Bell, C. (1997). Ritual: Perspectives and Dimensions. Oxford University Press.

14. Bodin, J. (1992). On Sovereignty. Cambridge University Press.

15. Bourdieu, P. (1990). The Logic of Practice. Stanford University Press.

16. Bourdieu, P. (1991). Language and Symbolic Power. Harvard University Press.

17. Carrier, J. (2018). A Handbook of Economic Anthropology. Edward Elgar Publishing.

18. Comaroff, J., & Comaroff, J. (2009). Ethnicity, Inc. University of Chicago Press.

19. Fukuyama, F. (2022). Liberalism and Its Discontents. Farrar, Straus and Giroux.

20. Geertz, C. (1973). The Interpretation of Cultures. Basic Books.

21. Mahmood, S. (2005). Politics of Piety: The Islamic Revival and the Feminist Subject. Princeton University Press.

22. Mauss, M. (2002). The Gift: The Form and Reason for Exchange in Archaic Societies. Routledge.

23. Weber, M. (1978). Economy and Society: An Outline of Interpretive Sociology. University of California Press.

24. Weiner, A. (1992). Inalienable Possessions: The Paradox of Keeping-While-Giving. University of California Press.

• البحوث والدوريات الأجنبية:-

25. Al-Rahim, M. (2023). Ritual Economy and Sectarian Mobilization in Iraq. Middle East Journal of Anthropology, 18(1), 22-44.

26. Al-Rahim, M. (2023). Sacred Funds and Sectarian Orders in Iraq. Middle East Political Review, 17(2), 33-57.

27. Al-Shammari, A. (2023). Sermons and Political Legitimacy in Iraqi Shiite Discourse. Journal of Religious Politics, 9(1), 55-81.

28. Haddad, Fanar. (2016). Shia-Centric State Building and the De-Facto Fragmentation of Iraq. Carnegie Middle East Center.